شيء منه قديما لكان ذكر الشيء مستغنيا عنه تعالى لكن التالي وهو كون
ذكر الشيء مستغنيا عنه تعالى باطل كيف وهو الذي يجب ان يفتقر
اليه كل ما سواه ويؤخذ منه اي من افتقار كل ما سواه اليه جل وعلا
وقوله ايضا كما اخذ منه ما تقدم وقوله ان لا تاثير لشيء من الكائنات
ان ذكر ماخوذ من الوحدانية كما تقدم التنبيه عليه في الكلام
عليها وانما صرح به المصر للرد صريحا على الفرق الضالة فقبحهم الله
تعالى وقد تقدم ان الناس على اربع فرق الاولى تعتقد ان النار
والسكين مثلا تؤثر بطبعها وذاتها وهذه الفرقة لا نزاع في كفرها
والثانية تعتقد ان النار والسكين تؤثر بقوة جعلها الله فيها
وهذه الفرقة في كفرها خلاف والاصح عدم الكفر كما قيل في المعتزلة
القائلين بان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية بقوة خلقها
الله فيه والثالثة تعتقد ان التاثير ليس الا لله تعالى لكن تعتقد
التلازم بين النار والسكين مثلا وبين اثارها وهذه الفرقة ليست
كافرة لكن ربما جرها ذكر الاعتقاد الى الكفر لانه قريب منها الى
انكار الامور الخارقة للعادة كمعجزات الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وكبعث الاجساد والرابعة تعتقد ان التاثير ليس الا لله
وتعتقد امكان التخلف بين النار والسكين مثلا وبين اثارها
وهذه الفرقة هي الناجية ان شاء الله تعالى فالاعتقاد الصحيح
ان لا تاثير لشيء من هذه الامور مع امكان التخلف فقد توجد
النار ولا يوجد الاحراق كما وقع لسيدنا ابراهيم حين رمي بالمنجنيق
في النار وحفظه الله تعالى منها وقد نزل له جبريل وهو في تلك
الحالة وقال له الك حاجة فقال له اما اليك فلا فامره بالدعاء
لله تعالى فقال علمه بحالي يغني عن سوالي وهذا اذا كان عند غلبة
الحقيقة عليه فلا ينافي مشروعية الدعاء كما في مواضع كثيرة من
الكتاب والسنة وتوضيح ذكر ان من اصطفاه الله تغلب

قد

قد تغلب عليه الحقيقة فيكتفي بعلمه تعالى عن الدعاء وغيره وقد
تغلب عليه الشريعة فيدعو وقد توجد السكين ولا يوجد
القطع كما في قصة اسماعيل بناء على ان اباه امر السكين على
مذبحه والصحيح لم يقع الامجرد الهم على ذكر من الكائنات
جمع كائنة او كائن لكن لما كان المراد به ما لا يعقل من الاسباب
العادية جمعه بالالف والتا وبقي اثر ما اي اثر كان فما
اسمية صفة للاثر اي بالدلالة على العموم كما تقدم نظيره
والالزم الخ يؤخذ منه قياس الاستثنائي نظمه هكذا
لو كان لشيء من الكائنات تاثير في اثر ما لزم انه يستغني ذكر الاثر
عن مولانا جل وعز لكن التالي وهو استغنا ذكر الاثر عنه
تعالى باطل كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه قوله عموما
وعلى كل حال لم يتعرض المصر لذكر في شرحه لكن يكميل عن ذكر
فقيل له ما اردت بقولك عموما وعلى كل حال فقال عموما في جميع
الذوات وعلى كل حال في جميع الصفات اه وح فالحمل على ذكر
اولى لكونه اراه المصر وان امكن تفسيرهما بغير ذكر كان يقال
عموما اي سواء كان مما يقارنه بسبب عادي كالشبع والري او لا
كخلق السمل والارض وعلى كل حال اي من حالتي الوجود والعدم فالممكن
يفتقر اليه تعالى في الحالتين اما في حالة العدم فلانه يحتاج اليه تعالى
في ايجاده واما في حالة الوجود فلانا انما قلنا بان العرض لا يبقى
زمانين افتقر الممكن اليه تعالى في امداده اياه بالاعراض التي لولا
تعاقبها عليها لانعدمت وان قلنا بان العرض يبقى زمانين فاكثر
وهو الراجح افتقر الممكن اليه تعالى ايضا في دوام وجوده بناء على
المختار من ان منشا افتقار الممكن الامكان اي استوا نسبتي الوجود
والعدم اليه بالنظر لذاته لان هذا الوصف لا يفارقه فيكون
مفتقرا اليه تعالى في كل لحظة في ترجيح وجوده على عدمه واما على

Copyright © Sanad University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)